عمليات جني أرباح طالت شركات قيادية

«بيان»: الأوساط الاستثمارية تابعت باهتمام حكم «الدستورية».. والبورصة تفاعلت سريعاً

■ جلسات السوق اتسمت بالتذبذب خلال الأسبوع الماضي

■ القطاع الحكومي شغل المرتبة الأولى بالشرق الأوسط من حيث «التوظيف»

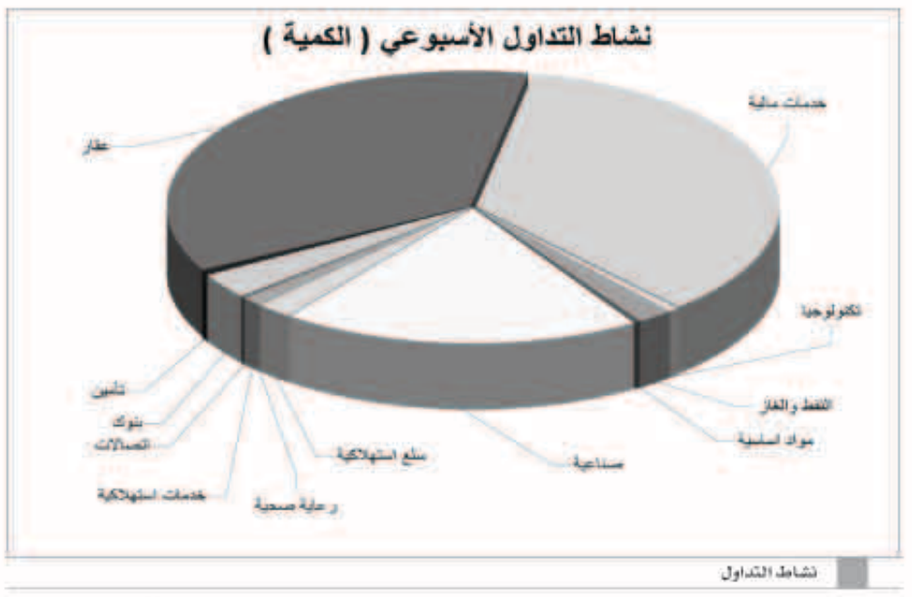

نشاط التداول

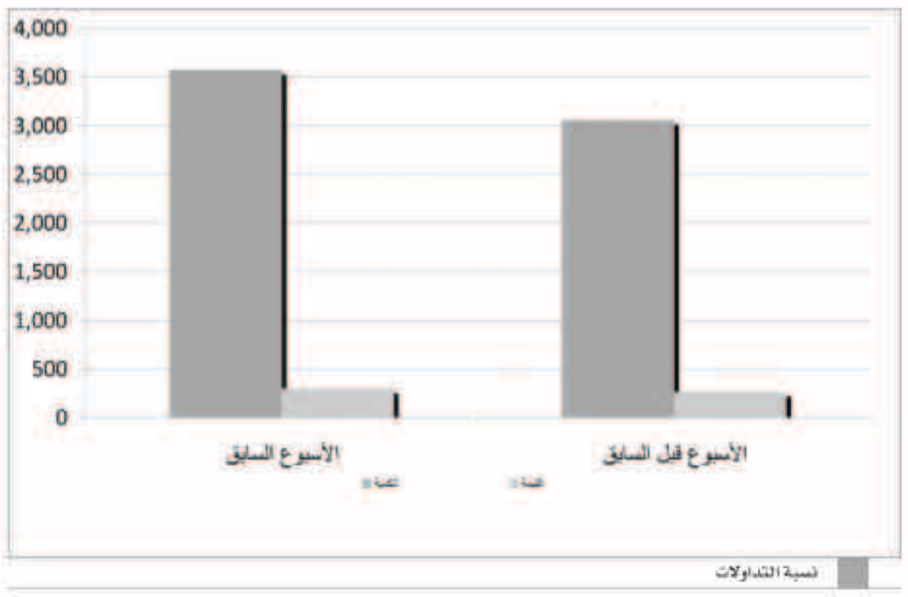

نسبة التداولات

قال تقرير شركة بيان للاستثمار أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع الماضي على تباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث تمكن المؤشر السعري من تحقيق المكاسب بدعم من النشاط الشرائي والمضاربات السريعة التي تسيطر على أداء الأسهم الصغيرة، فيما تمكن المؤشر الوزني من تسجيل مكاسب محدودة في ظل عمليات شراء انتقائية على بعض الأسهم القيادية، في حين شهدت أسهم قيادية أخرى أداءً متذبذباً جاء نتيجة عمليات جني الأرباح، مما أدى إلى تراجعها ودفع بمؤشر كويت 15 للإغلاق في المنطقة الحمراء. هذا وقد جاء أداء السوق بالتزامن مع ارتفاع مؤشرات التداول بالمقارنة مع تداولات الأسبوع قبل الماضي.

وأضاف التقرير هذا وقد تابعت الأوساط الاستثمارية باهتمام كبير الحكم الصادر من المحكمة الدستورية بداية الأسبوع الماضي، والذي قضى برفض الطعن في الصوت الواحد وحل مجلس الأمة، إذ تم بذلك تحصين مرسوم الصوت الواحد ولم يعد هناك أي مبرر لرفض البعض لهذا الحكم، حيث أن الكويت دولة مؤسسية دستورية، وقد صدر الحكم عن أعلى سلطة دستورية فيها، ليصبح لزاماً على كل من يؤمن بالعمل المؤسسي أن يلتزم بهذا القرار بغض النظر عن رأيه كونه يتوافق أو لا يتوافق مع رغباته، ولم يعد هناك أيضا أي مبرر بعد الآن لأي مقاطعة للانتخابات القادمة، فعلى الجميع أن يلتزم بهذا القرار ويشارك في الجولة القادمة من الانتخابات البرلمانية، لنستطيع معاً أن ننتخب مجلس أمة جديد قادر على التعاطي مع التحديات السياسية والاقتصادية والمتغيرات الكبيرة التي تحدث على الصعيدين المحلي والإقليمي. هذا وقد أشاع الحكم جوا من الارتياح لدى الكثير من المتابعين، مما انعكس على أداء سوق الكويت للأوراق المالية الذي تفاعل بشكل إيجابي مع صدور الحكم.

وتابع التقرير من جهة أخرى، أصدر «صندوق النقد الدولي» تقريراً خلال الأسبوع الماضي حمل عنوان «هل يؤثر التوظيف الحاشد في القطاع العام على عملية التوظيف في القطاع الخاص؟»، قال فيه أن القطاع الحكومي الكويتي شغل المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول القوقاز من حيث توظيف العمالة الوطنية، معتبراً الجهات الرسمية المحلية متخمة بالموظفين الكويتيين، مما يضر بالتوظيف في القطاع الخاص. وذكر الصندوق أن نسبة القوى العاملة الكويتية التي تعمل في القطاع العام تعد هي الأعلى في المنطقة، حيث تتجاوز بقية النسب في الدول باشواط. وحذر صندوق النقد الدولي من أن غالبية الدول تبحث تخفيض عدد الموظفين الحكوميين عند أول أزمة مالية تواجهها، لذلك فمن المفضل الاعتدال في التوظيف دون المبالغة.

والجدير بالذكر أن مشكلة تكدس العمالة الوطنية في القطاع العام تعد أحد أهم سلبيات عملية التوظيف في الكويت، حيث أدت إلى وجود بطالة مدللة مقنعة غير مدربة وغير منتجة، مما يزيد من البيروقراطية الحكومية سوءا ويفاقم مشكلة تعطيل التنمية، كما أن الزيادات في الأجور والبدلات والكوادر المستمرة التي تقدمها الحكومة لموظفيها شجع المواطنين على ترك المواطنين العمل في القطاع الخاص واللحاق في القطاع العام، مما تسبب في تضخم بند الرواتب والأجور في ميزانية الدولة بشكل لافت في السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي سيساهم في دفع الميزانية إلى تسجيل عجز محتمل إذا ما استمر هذا الوضع كما هو عليه، حيث أكد صندوق النقد الدولي سابقا على أن استمرار الإنفاق الكبير على الزيادات في الأجور والكوادر في الكويت سيتسبب في تسجيل عجز لميزانية الدولة في عام 2017، مع احتمال اختفاء كل الفوائض. إن استمرار الحكومة في هذا النهج وتجاهلها لما وصل إليه حال القطاع الخاص هو أبرز الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الظاهرة، حيث يعاني هذا القطاع الحيوي من قلة الفرص الاستثمارية وضعف بيئة التشغيل، وقلة الدعم الحكومي، مما أدى إلى هجرة المواطنين إلى العمل في القطاع العام، لذا فإنه من الضروري تقديم الدعم الكافي للقطاع الخاص الكويتي وتوفير بيئة استثمارية مناسبة تساعده على النهوض مرة أخرى.

وأوضح على صعيد آخر، ذكر تقرير «المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية» أن تراجع الكويت في تقرير مؤشر التنافسية العربية 2013 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كان لافتا، فعلى الرغم من أن الكويت تعد قوة اقتصادية كبرى، فقد باتت في المركز الـ37 عالمياً والسادس عربياً والأخير خليجياً، بعد فقدانها 3 مراكز، وهذا التراجع الذي استمر لمدة عامين على التوالي يؤكد أن الاقتصاد الكويتي يواجه عدداً من التحديات التي تقوض من تنافسيته عالمياً، والتي كان من شأنها عدم إحراز أي تقدم في تعزيز تنافسية الاقتصاد الكويتي. وأورد التقرير عدداً من الأسباب التي أدت إلى تراجع الكويت في التنافسية واحتلالها المركز الأخير خليجيا، أهمها، قصور المنظومة التعليمية، إذ يعد هذا القصور من أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد وتعمل على تقويض تنافسيته، إضافة إلى انخفاض الجاذبية الاستثمارية للاقتصاد الكويتي والذي يعد من الاقتصادات الطاردة للاستثمارات المحلية والأجنبية، فضلاً عن عدم تحقق الكفاءة في الأسواق، ويقصد بذلك الكفاءة الاقتصادية في الأسواق الكويتية المختلفة كسوق العمل والسوق المالية.

■ نسبة القوى العاملة الكويتية تعد الأعلى بالمنطقة

■ صندوق النقد حذر غالبية الدول من تخفيض عدد موظفيها عند أول أزمة مالية تواجهها

ولا شك في انه لأمر مؤسف أن تشغل الكويت مراكز متأخرة في كثير من الأصعدة، حيث أصبحت هذه هي السمة البارزة التي تميز الكويت في مختلف المجالات، خاصة فيما يخص الأوضاع الاقتصادية ومستوى التعليم المتدني في البلاد، حيث أنه من المعلوم أن الازدهار الاقتصادي في أي دولة يرتبط ارتباطاً مباشراً بمخرجات التعليم فيها، وهو من العوامل التي أدت إلى عدم نهوض الكويت اقتصادياً.

على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد تباين أداء مؤشراته الثلاثة في ظل اختلاف توجهات المتداولين، حيث حقق المؤشر السعري مكاسب جيدة نوعا ما مدعوما بعمليات الشراء التي تركزت على الأسهم الصغيرة، إضافة إلى المضاربات السريعة التي طالت العديد من تلك الأسهم، مما مكن المؤشر من استعادة مستوى 8.000 نقطة الذي كان قد فقده في الأسبوع قبل الماضي. في المقابل، شهدت بعض الأسهم القيادية خلال الأسبوع الماضي أداءً متذبذباً مائلا للتراجع، وهو ما جاء نتيجة الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح التي كانت حاضرة أيضا خلال بعض الجلسات، مما أدى إلى الحد من مكاسب المؤشر الوزني ودفع مؤشر كويت 15 لتسجيل خسارة محدودة بنهاية الأسبوع.

ومن الجدير ذكره، أن السوق قد استهل تعاملات جلسة بداية الأسبوع الماضي مسجلاً خسائر واضحة على صعيد جميع مؤشراته، وخاصة المؤشر السعري الذي تخطى أكثر من حاجز مئوي هبوطا، وذلك على وقع استمرار عمليات التصريف وجني الأرباح التي شملت العديد من الأسهم المدرجة، سواء القيادية منها أو الصغيرة. إلا أن السوق تمكن بعد ذلك من تعديل مساره نحو الارتفاع، مدعوماً من القوى الشرائية التي ظهرت بقوة وتركزت على الأسهم الصغيرة خاصة التي تعرضت لتراجعات واضحة في الجلسات السابقة، لينهي السوق تلك الجلسة محققا ارتفاعاً محدوداً لمؤشراته الثلاثة.

هذا وقد شهد السوق خلال أغلب جلسات الأسبوع الماضي أداء اتسم بالتذبذب المحدود، حيث جاء ذلك نتيجة سيطرة عمليات المضاربة السريعة، والتي تركزت على الأسهم الصغيرة، ولاسيما في قطاعي العقار والخدمات المالية. كما لقي السوق دعماً من عمليات الشراء الانتقائية التي نفذت على بعض الأسهم الثقيلة، خاصة في قطاع البنوك، مما انعكس إيجابا على المؤشرين الوزني وكويت 15، قبل أن تأتي عمليات جني الأرباح لتخفف من مكاسب الأول وتجبر الثاني على إنهاء الأسبوع في المنطقة الحمراء.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 35.82 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 9.78 في المئة . في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 5.14 في المئة ، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 8.059.86 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1.62 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 0.09 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 458.50 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.060.97 نقطة، بتراجع نسبتها 0.42 في المئة . وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل ارتفاع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 13.34 في المئة ليصل إلى 59.76 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول نمواً نسبته 16.84 في المئة ، ليبلغ 714.52 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجع مؤشرات القطاعات الثلاثة الباقية. وجاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند 1.119.01 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 6.28 في المئة . تبعه قطاع النفط الغاز في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 6.27 في المئة بعد أن أغلق عند 1.284.75 نقطة. في حين شغل قطاع الصناعية المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره مرتفعاً بنسبة 1.62 في المئة عند مستوى 1.230.94 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً، فكان قطاع التكنولوجيا والذي أغلق مؤشره عند 1.129.51 نقطة مسجلا نموا نسبتها 0.12 في المئة . من جهة أخرى، تصدر قطاع المواد الأساسية القطاعات التي سجلت تراجعاً، حيث أقفل مؤشره عند 1.139.38 نقطة مسجلا تراجعاً بلغت نسبته 2.45 في المئة ، وجاء بعده قطاع السلع الاستهلاكية الذي نقص مؤشره بنسبة بلغت 2.36 في المئة مقفلا عند 1.172.24 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع التأمين، والذي أغلق مؤشره عند مستوى 1.177.80 نقطة، بنسبة انخفاض بلغت 0.31 في المئة .

قطاع العقار في المركز الأول

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.28 مليار سهم شكلت 35.82 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول 1.27 مليار سهم للقطاع أي ما نسبته 35.51 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 19.26 في المئة بعد أن وصل إلى 688.10 مليون سهم.

قطاع العقار احتل المرتبة الأولى

شغل قطاع العقار المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 32.49 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 97.08 مليون د.ك.، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 29.65 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 88.59 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 52.93 مليون د.ك. شكلت 17.71 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

المخيزيم: هدية تعكس الهوية التي ينطلق منها أفضل بنك إسلامي في العالم

«بيتك» يطلق تطبيق القرآن الكريم لمستخدمي «الأندرويد»

المخيزيم وفريق عمل الاستراتيجية والعلاقات المؤسسية أثناء إطلاق التطبيق الجديد

قال مدير عام الاستراتيجية والعلاقات المؤسسية في بيت التمويل الكويتي «بيتك» المؤسسة المالية الإسلامية الرائدة عالميا المهندس فهد خالد المخيزيم إن «بيتك» أطلق النسخة الأولية من تطبيق القرآن الكريم للأجهزة المتوافقة مع أنظمة الأندرويد والتي أصبح عدد مستخدميها في تزايد مستمر وذلك بعد النجاح الكبير الذي تحقق بفضل من الله في تطبيق القرآن الكريم الخاص بأجهزة «الآبل» ووصول عدد المستخدمين فيه إلى نحو مليون ونصف من مختلف دول العالم.

وأضاف المخيزيم إن «بيتك» حرص على تقديم هذه الهدية المتميزة مع قرب حلول شهر رمضان المبارك، وهي هدية مجانية تعكس الهوية التي ينطلق منها «بيتك» في جميع أعماله كونه أول مؤسسة مالية كويتية تعمل وفق أحكام الشريعة وكأفضل بنك إسلامي في العالم، كما ستساهم هذه الخدمة في نشر القران الكريم والتعريف به لجميع مستخدمي الهواتف الذكية وذلك بعد ضم شريحة مستخدمي الآندرويد.

وتابع: إن هذه الخطوة توفر قيمة مضافة تساهم في نشر كتاب الله وإتاحة التعرف عليه أمام شريحة واسعة من محبي التقنية على مستوى العالم، كما يساعد في عمليات الحفظ والتلاوة والتعرف على المعاني والشرح وغيرها وهي من الأعمال التي يقبل عليها المسلمون في شهر رمضان المبارك.

وأشار المخيزيم إلى أن «بيتك» أصدر النسخة الأولى من التطبيق لمستخدمي «آبل» قبل 3 أعوام مع تطويرها بشكل مستمر ومن المتوقع وصول عدد المستخدمين مع نهاية العام الجاري إلى نحو مليوني مستخدم وذلك بعد إصدار النسخة الحالية والتي سيتم تطويرها بشكل تدريجي من خلال التحديثات المستمرة في «Play Store» والذي يتمكن مستخدم الآندرويد من تحميل التطبيق على جهازه من خلاله مجاناً بإضافة كلمة KFH في قائمة البحث ومن ثم سيتاح له استخدام المصحف. وتتميز النسخة الجديدة في كونها عالية الوضوح للمستخدم وهو ما سيسهل القراءة عليه مع سرعة وسهولة التنقل بين الصفحات، كما أنه يتيح نفس المزايا التي تم إطلاقها مسبقا لأجهزة «الآبل» ومن أهمها القراءة الليلية علاوة على أنه سيتم ضم مجموعة كبيرة من التفاسير وبلغات متعددة «العربية والانجليزية والتركية والماليزية» ونظام القراءة الصوتية إلى هذه النسخة قريباً من خلال تحديث التطبيق.

ومن بين مميزات التطبيق إدراج نظام مميز لحفظ مواقع القراءة بحيث يتمكن من تحديد الآيات وحفظها كعلامة للرجوع إليها، ويوفر أيضا إمكانية الرجوع لتفسير أو ترجمة أي آية بصورة لحظية، من خلال اختيار الآية على صفحات المصحف نفسها، ويتيح للمستخدم أيضا فرصة انتقاء الألوان المريحة وفق التقنية الحديثة، وكذلك تقريرا دوريا بعدد ما أنجزه المستخدم من قراءة مع احتساب الزمن المستغرق عند القراءة.

سلطنة عمان تطرح شهادات إيداع بقيمة 442 مليون ريال

شعار المركزي العماني

طرحت سلطنة عمان امس شهادات ايداع بقيمة 442 مليون ريال عماني.وذكرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي العماني أن متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0.13 في المئة فيما بلغ أعلى سعر مقبول 0.13 في المئة.

وتصل مدة تلك الشهادات الى 28 يوما اذ سيتم استحقاقها في السابع عشر من شهر يوليو المقبل.

واوضحت أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من التاسع عشر حتى الخامس والعشرين من شهر يونيو الجاري هو واحد في المئة.

وتعد شهادات الايداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي تهدف الى ادارة السيولة في القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سوق المال بشكل عام.

وزراء مالية الاتحاد الأوروبي يخفقون في حسم مصير البنوك المتعثرة

بروكسل – «كونا»: قض وزراء مالية الاتحاد الاوروبي صباح امس اجتماعهم الذي استمر 18 ساعة في لوكسمبورغ دون التوصل الى اتفاق بشأن ضخ المزيد من الاموال في النظام البنكي لإنقاذ المصارف المتعثرة او مباشرة تصفيتها.

وقال وزير المالية الايرلندي مايكل نونان للصحافيين ان «المسألة معقدة جدا وايرلندا التي تتولى الرئاسة الحالية للاتحاد الاوروبي لم يكن لديها الوقت الكافي للتعامل مع جميع المسائل التفصيلية ولم تحل القضايا الرئيسية».

واضاف ان وزراء مالية الاتحاد الاوروبي سيجتمعون مرة اخرى يوم الاربعاء المقبل للتوصل الى اتفاق حول مصير البنوك المتعثرة قبل قمة الاتحاد الاوروبي التي ستعقد يومي الخميس والجمعة المقبلين في بروكسل. ولفت نونان الى ان «وزراء المالية لم يتفقوا على المبلغ الذي يتعين على الدولة المضيفة والدائنين دفعه كتكلفة لاغلاق المصارف المتعثرة». واوضح ان «بعض دول الاتحاد الاوروبي التي ليست عضوة في منطقة اليورو تريد المزيد من المرونة لأنهم لا يستطيعون الوصول لآلية الاستقرار الاوروبي والصندوق الدائم لمساعدة اعضاء منطقة اليورو خلال الازمة».

من جهته قال وزير المالية السويدي أندرس بورغ للصحافيين ان «هناك الكثير من العمل ينتعين القيام به وهناك حالة من عدم اليقين والاتحاد الاوروبي بعيد كل البعد عن ايجاد حل للازمة».

يو.بي.إس يعتزم إغلاق وحدته المصرفية في الهند

بنك «يو. بي. إس»

مومباي – «رويترز»: يعتزم بنك يو.بي.إس السويسري التخلي عن رخصته وإغلاق وحدته المصرفية في الهند والتي تقدم خدمات الدخل الثابت والعمليات المتعلقة بتجارة العملات والخدمات الائتمانية وذلك حسب ما أدلى به مصدر مطلع على الأمر لرويترز امس. لكن المصدر الذي طلب عدم الكشف عن هويته لأن الأمر لم يعلن بعد قال إن يو.بي. إس سيواصل تقديم خدماته لعملائه من الشركات والتي تشمل خدمات الدمج والاستحواذ وخدمات الأسهم وأسواق الدين. وقال «هذا لا يعني اننا سنغلق عملياتنا في الهند. لكن سنغلق وحدة أعمال صغيرة جدا للتركيز على نقاط القوة الرئيسية...هذا جزء من استراتيجيتنا العالمية.» وامتنع متحدث باسم يو.بي. إس عن التعليق. ولدى يو.بي.إس رخصة لمزاولة كافة الاعمال المصرفية في الهند ولديه فرع وحيد في مومباي ويركز على عمليات إدارة الثروات وتداول العملات وخدمات الائتمان والدخل الثابت.